

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«أمريكانا»: 44,7 مليون دينار صافي أرباح 9 أشهر

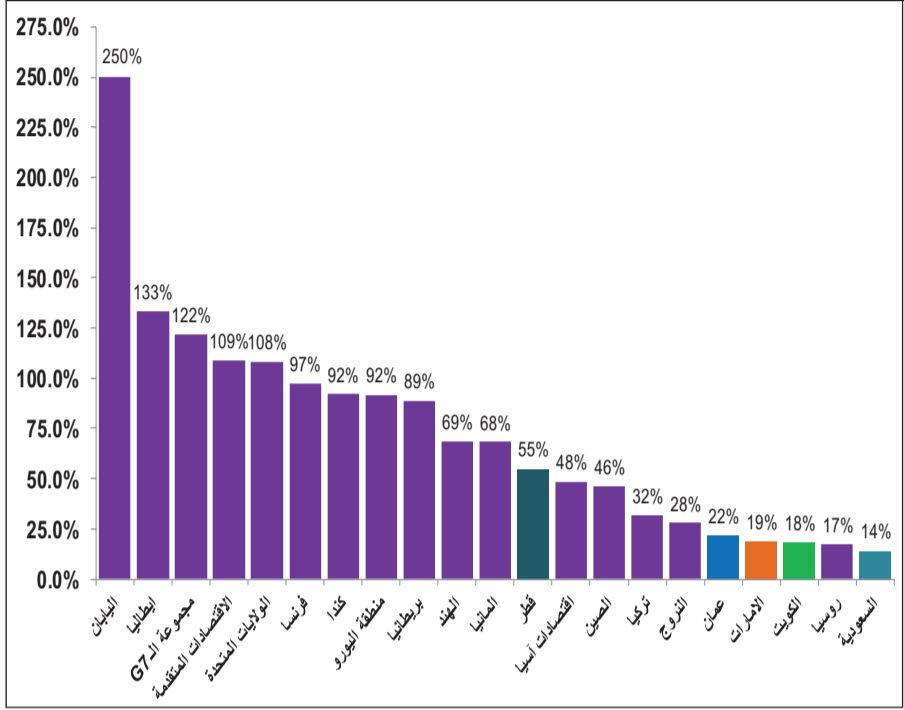
اجتمع مجلس إدارة الشركة الكويتية للأغذية (أمريكانا) أول من أمس، واعتمد البيانات المالية المرحلية للتسعة أشهر المنتهية في 2016/09/30. وقد أظهرت البيانات المالية تحقيق الشركة صافي ربح نهائي بلغ 44,7 مليون دينار برحبة 114,3 فلساً للسهم. وكانت الشركة قد حققت صافي ربح للربع الثاني 24,2 مليون دينار بنمو 31,3٪، لتصل إلى 9 ملايين دينار مقابل 6,8 ملايين دينار للربع الثاني من 2015.

مرزوق ناصر الخرافي

الحكومة متجهة إلى الاستدانة مطلع العام المقبل للتحويل إلى دولة مدينة لأول مرة

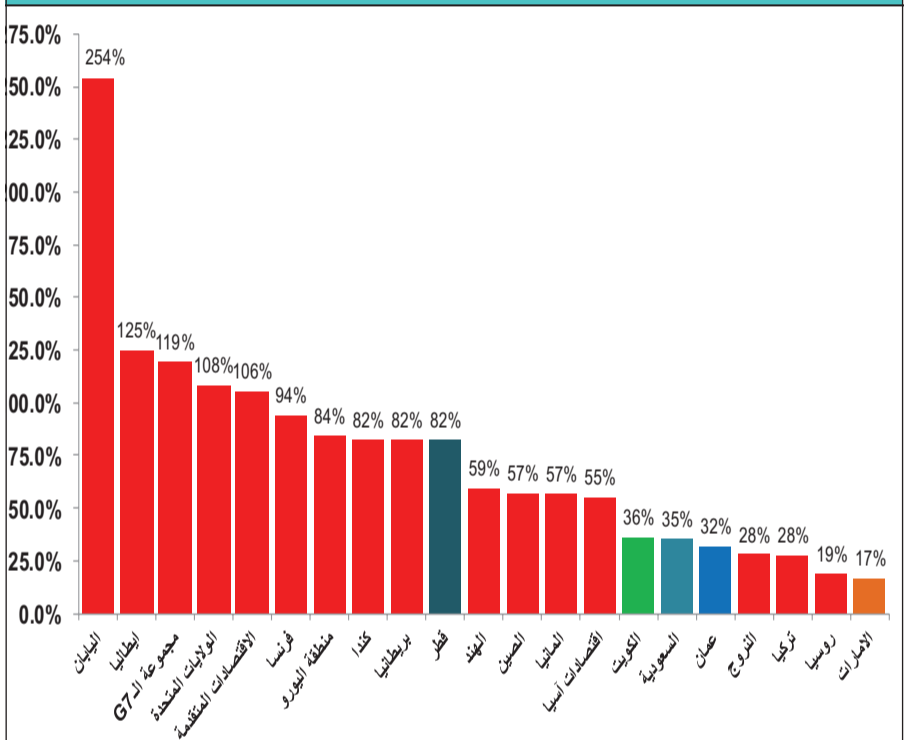
أين موقع الكويت وسط أسواق الدين العالمية؟

نسبة الدين الحكومي العام من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 (مقارنة دول الخليج مع اقتصادات العالم)

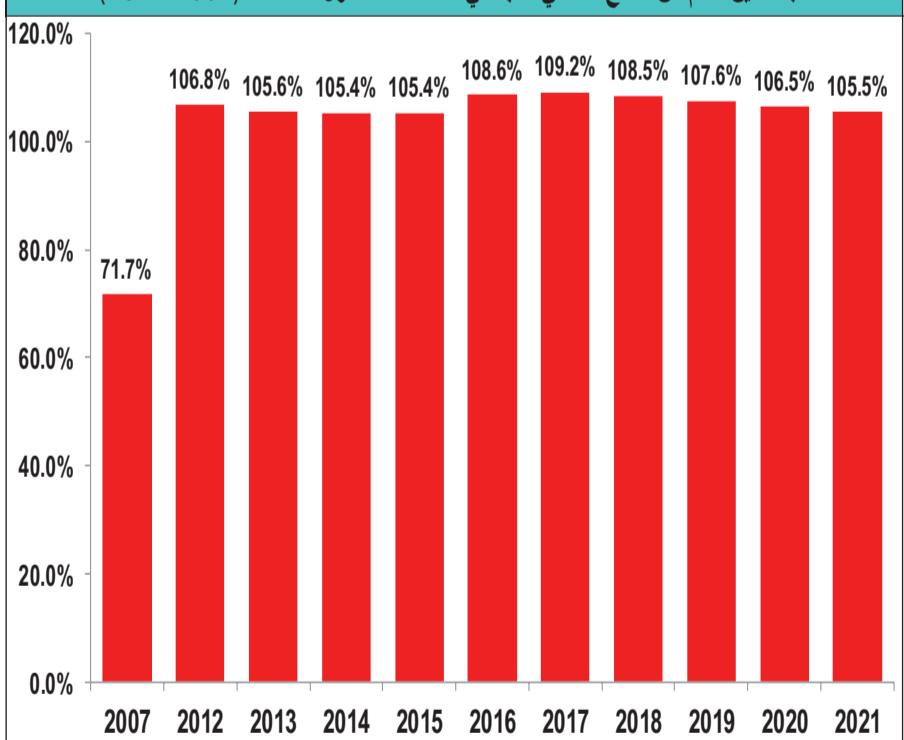


الكويت تستعد لتصبح دولة مدينة من الأسواق العالمية مطلع العام المقبل (قاسم باشا)

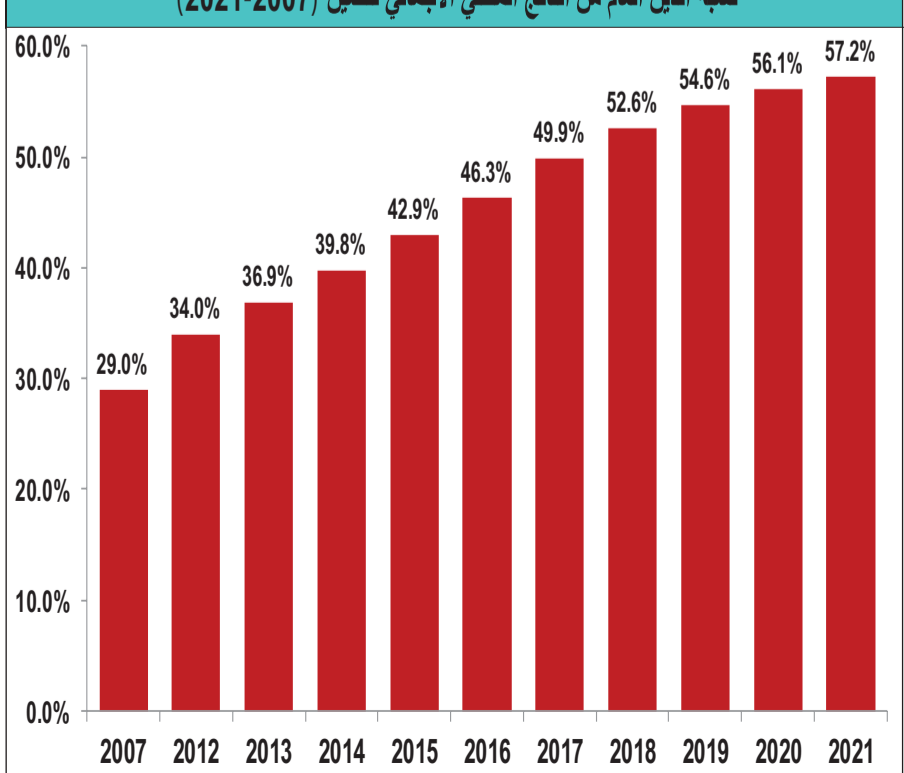
نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة لعام 2021 (مقارنة دول الخليج مع اقتصادات العالم)



نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول المتقدمة (2007-2021)



نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي للصين (2007-2021)



أظهرت دراسة الصندوق أن حجم الدين العالمي تضاعف مرتين منذ عام 2000 ليتعدى الـ152 تريليون دولار أي ما يعادل 225٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (World GDP) الذي يساوي حوالي 70 تريليون دولار أميركي لعام 2015، وهو أعلى مستوى للإطلاق، حيث يتألف ثلثا هذا الدين، أي حوالي 100 تريليون دولار، من التزامات القطاع الخاص التي يمكن أن تنطوي على مخاطر عالية. هناك تباين بين الدول لأنه ليست كلها في ذات المرحلة من دورة الدين وبالتالي تختلف درجات المخاطر التي تتعرض لها. فإن دين القطاع الخاص ونسب الرفع المالي مرتفعة ليست فقط في الاقتصادات المتقدمة بل وفي بعض اقتصادات الدول الصاعدة والتي تشكل مخاطر نظامية على الاقتصاد. وبالرغم من أن بعض الاقتصادات المتقدمة حققت إنجازات في تخفيض ديونها الرئيسية للمخاطر إلا أن نسب هذه الديون لا تزال مرتفعة. أما تيسير الأوضاع المالية في بعض الاقتصادات الصاعدة فقد أدى بدوره إلى ارتفاع حاد في ديون قطاع الشركات غير المالية حيث تستغرق عملية الحد من الرفع المالي (Deleveraging) في القطاع الخاص وقتاً طويلاً في ضوء النمو الاقتصادي الضعيف. وكذلك تؤثر الأوضاع الاقتصادية الكلية الضعيفة سلباً على الميزانيات العامة للحكومات وخاصة في الاقتصادات

المتقدمة والتي تفسر 50٪ من الزيادة في الدين العام منذ بدء الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وتؤكد الدراسات أن الأزمات المالية غالباً ما تقتصر بمستويات مفرطة من ديون القطاع الخاص (Debt Overhang) سواء في الاقتصادات المتقدمة أو الأسواق الصاعدة وكذلك الدين العام ينطوي على مخاطر مالية واقتصادية عديدة. ومن الواضح أن خفض نسب الرفع المالي بشكل كبير سوف يكون بالغ الصعوبة ما لم يتحقق نمو اقتصادي قوي ويعود التضخم إلى معدلاته الطبيعية. سجلت نسب الدين الحكومي العام (General Government Gross Debt) من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2015 أعلى المستويات عالمياً حيث بلغ المعدل 105,4٪ في عام 2015 بالمقارنة مع 72٪ لعام 2007 ومن المتوقع أن ترتفع إلى 109٪ لعام 2016 وتبقى مرتفعة إلى أن تسجل 105,5٪ خلال عام 2021. أعلى نسب الديون العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عالمياً سجلتها اليابان بنسبة 248٪ من إجمالي اقتصاد حجمه نحو 4,1 تريليونات دولار بالمقارنة مع 183٪ لعام 2007. ومن المتوقع أن ترتفع النسبة إلى 250,4٪ في عام 2016 وبعدها تدريجياً في السنوات الخمس القادمة إلى 254٪ في عام 2021. أما الولايات المتحدة الأميركية أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي لعام 2015 بلغ 17,95

تتعرض الكويت لتصبح دولة مدينة من الأسواق العالمية مطلع العام المقبل لسد العجز في ميزانيتها لهذه السنة. في أول تحول للدولة الذي لطالما كانت دائنة لهذه الأسواق. ومع توقعات وكالة فيتش الائتمانية بلجوء الحكومة إلى الاستدانة محلياً وأخرى دولياً بقيمة إجمالية تبلغ 5 مليارات دينار. سترتفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى نحو قياسي يبلغ 25٪ في العام المالي 2016/2017. وتعرض الأبناء مقارنة بين الكويت ودول الخليج وأبرز الدول ذات الدين المرتفع نسبة إلى الناتج. لمعرفة أين تقع الكويت وسط الاتجاه العالمي نحو الإفراط في الديون. وحتى الآن، ما زالت نسبة الدين العام والسيادي إلى الناتج المحلي عند 18٪ لكنها متوقعة أن ترتفع إلى 26٪ في 2016، وتصل أعلى مستوياتها إلى 36٪ في 2021. ولكنها نسب تظل بعيدة عما بلغته الاقتصادات المتقدمة فوق 109٪. مع فارق أن هذه الاقتصادات لديها تنوع في اقتصادها مما يجعلها قادرة على الاستمرار والاستدامة. وهو أمر ربما لا يتوافر للكويت التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي لدخلها. وهو سلعة ناضبة. فألى التفاصيل:

- الدين للناتج المتوقع بلوغه مستوى قياسياً عند 25٪ في السنة المقبلة
- الاقتصادات العالمية تخطت الديون لئلا تتجاوزها 100٪
- لكن الفرق تنوعها واستدامتها
- العالم على شفا أزمة مالية.. الدين تضاعف مرتين منذ العام 2000
- الدين إلى الناتج العالمي تخطى 225٪.. الأعلى على الإطلاق

توضيحات

- تعريف الدين الحكومي العام (General Government Gross Debt): يتضمن ديون القطاع العام والديون السيادية المسجلة في الميزانيات العمومية للبنوك المركزية.
- تعريف الدين العالمي للقطاع غير المالي (Global Gross Debt of the Non-financial Sector): يتألف من ديون الحكومة العامة وديون الأسر (households) وديون الشركات غير المالية (Non-financial firms).